

خلال ورشة نظمتها مركز "شمس" بأريحا

توصية بتفعيل آليات الرقابة المجتمعية

على عمل هيئات الحكم المحلي

أريحا - الحياة الجديدة - أكد مشاركون في ورشة عمل نظمتها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية، بمقر جمعية الشابات المسيحية بمدينة أريحا امس حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية والبلدية، على ضرورة افصاح هذه الجالس عن بيانتها المالية والادارية في اطار المسؤولية والواجب الذي وجدت للنهوض به.

وشدد المشاركون في على ضرورة قيام المؤسسات الأهلية والرسومية بتثقيف وتوعية المواطنين وتعزيز درايتهم وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم اتجاه الهيئة المحلية، وعلى أهمية قيام الهيئات المحلية بالإفصاح عن بياناتها، وبعدم إخفاء أي تقارير مالية أو إدارية تخص عمل الهيئات المحلية.

وحتوا وزارة الحكم المحلي على تكثيف جهودها ورقابتها على الهيئات المحلية لأجل ضمان العمل بشفافية ونزاهة، في وقت طالبوا فيه العاملين في الهيئات المحلية بالقيام بواجباتهم، بعيداً عن الاعتبارات والمصالح الحزبية والفئوية والعائلية، وبعيدا عن التهاون مع المتلاعبين بالمال العام أو مستغلي المنصب. وقدم حسين قصول في كلمته نبذة تعريفية عن مركز شمس، موضحا سياسة المركز والقطاعات التي يستهدفها في المجتمع الفلسطيني.

وقدم بشار الديك ورقة عمل ناقش فيها واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية والمشاكل التي تعاني منها، والآليات التي يستطيع المواطن بواسطتها مراقبة ومساءلة تلك الهيئات، معتبرا المواطن أهم جهات الرقابة والمساءلة على الهيئات المحلية.

وأوضح الديك أن واقع الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية سواء كانت بلدية أو مجلس محلي أو مجلس قروي، به تفاوت في معيار النزاهة والشفافية في عمل تلك الهيئات والبلديات، وانه من الملاحظ أن المجالس والقرى الصغيرة والتي يغلب عليها الطابع العائلي تكون بها النزاهة والشفافية أقل من البلديات الكبرى، وأضاف انه على الرغم من التطور الحاصل في عمل الهيئات المحلية والبلدية إلا أنها ما زالت تفتقر لمعايير الشفافية والنزاهة بمعناها الدقيق.